ذكريات عن المخطوطات (اللامع العزيزيّ)

□ أ. د. السعيد السيد عبادة *

في تعريفه بتصانيف أبي العلاء المعريّ قال ابن العديم:

«وكتاب (اللامع العزيزي)، في تفسير شعر المتنبي، ويقال:(الثّابتيّ العزيزي)، عمله للأمير عزيز الدولة أبي الدّوام ثابت ابن ثِمال بن صالح بن مرداس بن إدريس بن نصر بن حُميد الكلابيّ. وبعض الناس يغلط ويقول: إنه وضعه لعزيز الدولة أبي شجاع فاتك العزيزيّ، وليس الأمر كذلك. ومقداره مائة وعشرون كراسة [١]».

فـ ."اللامع"ـ من لَمَعَ البرقُ والصبح وغيرهما لَمْعاً ولَمَعَاناً: بَرَق وأضاء [٢] ـ سُمّي به التفسير على التشبيه؛ لأنه يضيء من ظُلمة المفسَّر، كما أن اللامع يضيء من ظلمة ما حوله. ثم وُصف بـ «العزيزيّ» نسبة إلى من طلبه، وهو عزيز الدولة أبو الدوام ثابت، كأنه صاحبه، وليس بصاحبه، إنما هو تواضع أبي العلاء الذي عرف به.

أمّا (الثابتيّ العزيزيّ): فالنسبة فيه أتمّ؛ لأنها إلى الاسم «ثابت»، وإلى اللّقب «عزيز الدولة». لكنه لا يدل على المسمىّ، وهو التفسير، كما يدلّ عليه (اللامع العزيزيّ)؛ لما سبق عن «اللامع»، ومن ثمّ كان التعريف للأول مع البدء به، وكان الذكر للثاني بصيغة التمريض «يقال».

---

* أستاذ بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة.

[١] تعريف القدماء بأبي العلاء ٥٤٠:

الأمير عزيز الدولة أبو شجاع فاتك بن عبد الله الرومي؛ والي حلب من قبل المصريين (٤٠٧ - ٤١٣هـ)، هو الذي صنّف له أبو العلاء (رسالة الصاهل والشاحج) وكتاب (القائف)، (تعريف القدماء بأبي العلاء٥٣١، ٥٣٢، زبدة الحلب من تاريخ حلب ٢١٥/١، ٢١٦).

[٢] أساس البلاغة والمعجم الوسيط: لمع.

وأمّا الذي عُمل له التفسير، وهو الأمير عزيز الدولة أبو الدوام ثابت بن ثِمال، الذي كان الابن الرابع لأبيه [١] فالظاهر أنَّ تولّي أبيه لحلب سنة ٤٣٣هـ [٢] كان أول مناسبة لخلع الألقاب عليه وعلى أولاده، وأن (اللامع) لم يكن قبل خلع هذه الألقاب التي حفظت في تاريخه، وكون «ثابت» أصغر سنًا أو في مقتبل العمر عند تولّي أبيه يجعل طلبه لهذا التفسير أوّل عهد أبيه[٣].

وإذا كان (اللامع) لذلك قد أملي في أواسط العقد الرابع من القرن الخامس الهجريّ، فإنه الآن ـ في أواخر العقد الثالث من القرن الخامس عشر الهجريّ ـ يناهز ألف عام، ألف عام إلا خمسة، في جميعها كان يذكر ويوصف [٤]، وفي أوائلها كان يُنسخ ويُنقد [٥]، وفي أواخرها كان ما وجدت من خلطه بـ (معجز أحمد)، ومن تسمية غيره به، على النحو الذي اقتضى التحقيق لنسبته ولماهيّته، قبل ما كان من تحقيق لخاتمته ثم لمقدمته.

التحقيق للنسبة وللماهية:

فيما أسلفت عن (معجز أحمد) [٦]، أنه هو و(اللامع العزيزيّ) قد اتفقا واختلفا:

قد اتفقا في أمور:

أولها: أنَّ (المعجز) و (اللامع) كلاهما سمّي به شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، المنسوب إلى العلاء المعريّ في دار الكتب المصرية وغيرها.

وثانيها: أنَّ الشرح المسمَّى بكليهما كان أول ما قرأت من المخطوطات، في دراستي لنقد أبي العلاء، قرأته في شعبان ورمضان من سنة ١٣٨٥هـ ـ ديسمبر ١٩٦٥م، يناير ١٩٦٦م.

وثالثهما: أنَّ الشرح المذكور ليس لأبي العلاء كما حققت لأمرين، أحدهما: أن صاحبه نقل عن أبي العلاء في موضع، واستشهد بشعره في ثلاثة. والآخر: أن النص الباقي من (المعجز) الحقيقيّ لا يوافق شيئًا مما ورد في الشرح، كما لا يوافقه من نصوص (اللامع) الباقية إلا ما نقل عنه.

---

[١] ديوان ابن أبي حُصَيْنة ـ مقدمة التحقيق: الشجرة المرداسيّة ـ ١٥/١.

[٢] زبدة الحلب من تاريخ حلب ٢٦٢/١.

[٣] أبو العلاء الناقد الأدبيّ ١٢٤.

[٤] تعريف القدماء بأبي العلاء ٦١٨.

[٥] نَسَخَه التبريزيّ ـ أبو زكريا يحيى بن عليّ ـ إبّان قراءته على أبي العلاء المعريّ أوائل العقد الخامس من القرن الخامس الهجريّ. ثم نَسَخَه آخر هذا القرن ناسخٌ آخر كما سيأتي، ثم نقده في أوائل القرن السابع الهجريّ ابن معقل الأزديّ ضمن ما نقد في كتابه: (المآخذ على شرّاح ديوان المتنبي).

[٦] بحثي: (ذكريات عن المخطوطات: معجز أحمد) المنشور ضمن (محاضرات دورة المخطوطات) صـ ١١.

وقد اختلفا في أمور:

أولها: أن (اللامع) ذكره ووصفه أحد عشر من مؤرخي أبي العلاء، كان ذكر بعضهم له في فهرست كتبه المنقول عنه أو عن بعض كتّابه، علي حين لم يذكر (المعجز) ويصفه سوى ستة منهم لم يورده أيهم في فهرست تاريخيّ.

وثانيها: أن (اللامع) ذكره ونقل منه فيما تتبعت غير واحد، ولاسيما التبريزيّ في (المُوضِح)، وابن معقل في (المآخذ). على حين لم يذكر (المعجز) مع النقل منه إلا ابن أبي الأصبع المصريّ في كتابيه: (تحرير التحبير) و (بديع القرآن).

ثالثها: أن (اللامع) كتاب كبير، مقداره ـ كما سبق ـ مائة وعشرون كراسة، و(المعجز) كتاب صغير مقدارة ستّ كراريس، إن كان ـ كما رجحت ـ هو كتاب (معاني شعر المتنبي)، الذي ذكره ابن العديم.

ورابعها: أن (اللامع) قد بقيت منه نصوص كثيرة ـ بخلاف (المعجز) الذي لم يبق منه إلا نصّ واحد.

على أنَّ ثمة خلافاً آخر لم يَسبق، كان في إطلاق (اللامع) على نسخة من (شرح الواحديّ لديوان المتنبيّ) في دار الكتب المصرية، هي المخطوط (رقم ٤٦١٩ أدب طلعت)، الذي يسمّى بـ(اللامع العزيزيّ)، وينسب إلى أبي العلاء، على خلاف الحقيقة؛ لأنه للواحديّ بيقين [(١)].

ولعله من البيّن أن هذا الفصل بين (اللامع) و (المعجز)، وبينه وبين ما سمّي به من غيره، لم يكن كلّ ما وصلت إليه؛ لأنني وصلت معه إلى الصحيح من نصوص (اللامع) عند من نَقَدَ بعضها وهو ابن معقل في (المآخذ). وعند من نقل أكثرها في شرحه للمتنبي، وهو التبريزيّ في (الموضح).

فإذا أضفتُ، أنه على هذا الصحيح من نصوص (اللامع) كان اعتمادي الأكبر في دراستي لنقد أبي العلاء، حتى ليصحّ أن أقول: إن (اللامع) الذي لم تظهر نسخته إلا بعد مناقشة هذه الدراسة بعشرين عاماً[(٢)]، كانت نصوصه أهمّ مصادرها، وانظر ـ إن شئت ـ في فهرست الأعلام لطبعتها الثانية، لترى أن اسم "المتنبي" [(٣)] لا يساويه في التردّد أيّ علم آخر.

ثم إذا أضفتُ: أن من هذا الصحيح قول أبي العلاء عن (أوزان المتنبي وقوافيه)، ذلك القول الذي خَتَمَ به التبريزيّ شرحه [(٤)]، والذي لا نظير له عند غير المعريّ، من شرّاح المتنبي ونقّاده.

إذا أضفت هذا وذاك تبين لك مقدار الجَدْوَى فيما كان من تحقيق لنسبة (اللامع) ولماهيته.

---

(١) أبو العلاء الناقد الأدبيّ ١١٧، ١١٨.

(٢) المناقشة للدراسة كانت في ١٥/٤/١٩٧٣م، وظهور نسخة (اللامع) والتعريف بها كان ـ كما سيأتي ـ في سبتمبر وأكتوبر ١٩٩٣م.

(٣) أبو العلاء الناقد الأدبيّ ٥٥١.

(٤) ويقع ـ القول ـ في سبع صفحات بآخر الجزء الثالث من (الموضح) ـ المصورة نسخته عندي ـ ورقة ١٨٣ ظ ـ ١٨٦ ظ.

التحقيق للخاتمة:

عندما قرأت قول أبي العلاء، الذي ختم به التبريزيّ شرحه (الموضح)، لم أشكّ في أنه كان خاتمة (اللامع)، وكذلك وجدته في نسخة (اللامع) [1]، التي سيأتي ذكرها. ولأن هذا القول لا نظير له ـ كما قلت ـ كان مُعْجِبًا ولافتًا لكل من قرأه؛ بدليل ما وجدت من عنايةٍ به، لم تقتصر على النشر، الذي كان أربع مرات، بل كانت بذلك وبالذكر وبالاستلاب مما سأحكيه ضمن ما أنا بصدده من ذكريات، فأقول وبالله التوفيق:

١ - قبل أن تصل إليّ مخطوطة (الموضح) المصوّرة ـ أواخر الستينيات من القرن العشرين ـ أهداني الزميل الفاضل د. محمود الربداويّ، كتاب الأستاذ محمد سليم الجنديّ ـ رحمه الله ـ (الجامع في أخبار أبي العلاء المعريّ وآثاره)، فكان مما قرأت فيه قوله:

«ورأيت مجموعة مخطوطة، فيها رسالة لابن كمال باشا وغيره [2]، ومعها رسالة مستقلة، فيها بعد البسملة: قال الشيخ أبو العلاء. ثم ذكر أن البحور التي نظم فيها أبو الطيّب المتنبي شعره أحد عشر بحرًا، وعدّدها، ثم ذكر ما نظمه من الضروب، وذكر الزّحافات والعلل التي فيها، وأنه نظم من أقسام القافية ثلاثة، ولم ينظم من المتكاوس شيئًا. وتقع الرسالة في أربع صفحات، وليس لها اسم ولا تاريخ، ويجوز أن تكون مقتضبة من شرحه ديوان المتنبي، لأني لم أر من ذكر في رسائله رسالة كهذه». [3]

ثم كان مما قلت عن هذا الكلام [4]: الظاهر أن التسمية بـ «رسالة» من الجنديّ لا من المخطوطة، وأن النص في المجموعة منقول من (الموضح)؛ لأن الجملة الواردة فيه بعد البسملة: ـ قال الشيخ أبو العلاء ـ هي بعينها في (الموضح) بعد قوله: «فصل».. وفي تجويزه أن يكون النص مقتضبًا من شرح المعريّ ديوان المتنبي لمحة جيدة، لكن قوله: وأنه نظم من أقسام القافية ثلاثة ولم ينظم من المتكاوس شيئًا» فيه خطأ وقصور عما في نسختنا. [5]

---

[1] اللامع العزيزيّ ـ نسخة مصورة عندي ـ ورقة ٢٤٦ و ـ ٢٤٨ ظ.

[2] ابن كمال باشا: أحمد بن سليمان، قاض من العلماء بالحديث ورجاله، تركيّ الأصل، مستعرب، له تصانيف منها: طبقات الفقهاء، مجموعة رسائل. ومات سنة ٩٤٠ هـ (الأعلام ١/١٣٣).

[3] الجامع في أخبار أبي العلاء ـ الطبعة الأولى ـ ٧٣٩/٢، دمشق ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ م.

[4] في تقديمي خاتمة اللامع محققّة للنشر بمجلة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، العدد الأول ١٤٠١ ـ ١٤٠٢هـ.

[5] قلت: "في نسختنا"، كأنّ ثمة خلافًا، ولا خلاف؛ لأن نسختنا من (الموضح)، وما رآه الجنديّ كذلك؛ لِما ذكرت، ومما رآه نشرة محققة سيأتي ذكرها بعد قليل. أما الخطأ في قوله: "وأنه نظم من أقسام القافية ثلاثة ولم ينظم من المتكاوس شيئًا"، فلأن الذي نظمه المتنبي من هذه الأقسام ـ وهي خمسة ـ أربعة كما بين المعريّ لا ثلاثة، وأما القصور في هذا القول فلأنه لا يشمل أقسام القافية المقيّدة الثلاثة، التي بين المعريّ أن أبا الطيّب استعمل منها اثنين، كما لا يشمل أقسام القافية المطلقة الستة، التي بين المعريّ أن أبا الطيّب استعمل منها خمسة.

وأقول أيضًا: إن الذي اقتضب النص من شرح التبريزيّ هو أحد المعجبين به، وأن عمله هذا هو النشر الأول للنصّ، نشره بالخط مستقلاً عن الشرح، ليتاح له من القراءة ومن الذيوع ما لا يتيسر لو ظل في الشرح مطويًا غير منشور.

٢ - على أنّ ما أتيح للنص بقراءة الجنديّ ووصفه ليس كل ما هنالك؛ لأنه عن طريق هذا الوصف كان ذكرٌ آخر، من الدكتور إحسان عباس ـ رحمه الله ـ في حديثه عن نقد أبي العلاء، إذ ذكر إحصاء المعريّ لـ (أوزان المتنبي وقوافيه)، كما نوّه بنقده لأبي الطيب في (اللامع العزيزيّ)، لكنه لم يصدر عن (اللامع) في شيء من ذكره وتنويهه، بدليل قوله:

«قد اطلعت على (اللامع العزيزيّ)، ولكن ما أوردته هنا ـ يعني من نقده ـ مستمدّ من (مآخذ الأزديّ)، فهو قبل اطلاعي على شرح أبي العلاء نفسه»[1].

وكما صدر عن (مآخذ الأزديّ) في هذا القول، صدر عن (الجامع) للجنديّ في قوله:

«وقد قام المعريّ بدراسة إحصائية لأوزان الديوان وقوافيه ـ يعني (ديوان المتنبي) ـ فوجد أن البحور عنده أحد عشر بحرًا، ثم ذكر الزحافات والعلل، ووجد أنه نظم من أقسام القافية ثلاثة، ولم ينظم من المتكاوس شيئًا».[2]

لكنه أبعد في أمرين:

أحدهما: إخلاله بقول الجنديّ: "ثم ذكر ما نظمه من الضروب"، وهو تلخيص لثلث النص تقريبًا.

والآخر: تنكّبه قول الجنديّ: "ويجوز أن تكون مقتضبة من شرحه ديوان المتنبي"، إلى ما يعني أن ثمة دراسة مستقلة قام بها المعريّ لأوزان المتنبي وقوافيه، مما لم يكن في الحقيقة، لما سبق[3]، ولا يصح أن يكون، لما سيأتي[4].

٣ - ولئن كانت الخاتمة قد استحقت من ذلك المعجَب القديم أن ينتزعها من (الموضح)، وأن ينشرها مخطوطة، لقد استحقّت مني ومن آخر في الحديث أن ننشرها مطبوعة، لكن الآخر الذي لم أعرفه إلا بعد النشر ـ كما سيأتي ـ قد صدر عن نشرة القديم، وصدرت أنا عن (الموضح) كما صدر القديم، أما كيف كان ذلك، فالذي أذكره أنني بمكة المكرمة ـ حيث كنت معارًا إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى في العام

---

[1] تاريخ النقد الأدبيّ عند العرب ص ٣٨٩ (حاشية رقم ٢)، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٧١م.

[2] المرجع السابق ص ٣٨٩.

[3] في ص٤ من أن الإحصاء هو خاتمة (اللامع)، أي جزء منه غير مستقل عنه.

[4] في (مقدمة اللامع)، من أن صاحبها لم يكن مُختارًا فيما أَملَى بل مُكرَهًا.

الجامعي ١٤٠٠/١٤٠١هـ ـ أتممت ما كنت بدأت، من إعداد خاتمة (اللامع) للنشر، ليس بمجرد النسخ، كذلك الذي كان في القديم، بل به وبكل ما يقتضيه النشر العلميّ الآن، وفيما يلي إجمال ما أعددت:

ـ في البدء نسخت (الخاتمة) من مصدرها الوحيد، وهو نسخة (الموضح) المصوّرة عندي.

ـ ثم قابلت ما نسخت بأصله في (الموضح) مقابلة دقيقة.

ـ ثم علّقت على النص ـ مع الضّبط ـ بالإكمال للنقص، والتصويب للتصحيف، والشرح للمصطلح والغريب، والبيان لما بين قول المعريّ هنا وقوله في موضع آخر.

ـ ثم قدّمت للنص بدراسة موثّقة لمصدره [1]، ومفصلة لمضمونه، الذي اشتمل على:

أ ـ إحصاء الأوزان التي استعملها المتنبي والتي لم يستعملها بعددها وبأسمائها.

ب ـ إحصاء الضروب التي استعملها المتنبي من كل وزن بأمثلتها مع البيان لما لم يذكره الخليل منها.

جـ ـ إحصاء الزحافات والعلل في كل ضرب بأمثلتها مع إبداء الرأي فيها.

د ـ إحصاء القوافي التي استعملها بأمثلتها مع بيان لوازمها، ومع البيان للتي لم يستعملها.

ـ ثم عنونت الدراسة والنص بهذا العنوان:

(أوزان المتنبي وقوافيه، لأبي العلاء المعريّ، دراسة وتحقيق).

ـ ثم قدمت ما أعددت إلى مجلة الكلية التي أعمل معاراً بها، فنشرته بعددها الأول [2] الصادر في العام الجامعيّ ١٤٠١ - ١٤٠٢هـ / ١٩٨١ - ١٩٨٢م.

٤ ـ والذي أذكره أيضاً أنه بعد نشرتي بعام أو أكثر ـ وكنت قد عدت من الإعارة ـ زرت الأستاذ محمود شاكر - رحمه الله - بعد أن أهديته نشرتي، ففاجأني بنشرة الآخر مهداة إليه من سوريا، فتصفحتها، ثم أعدتها إليه دون أن أصورها أو أسجل شيئًا عنها. فلما التمستها لما أنا بصدده الآن ولم أتذكر اسم صاحبها ولا مصدرها، بحثت عنها، حتى هديت إلى مصدرها [3]، فإذا به تحت عنوان:

(الأوزان والقوافي في شعر المتنبي، رسالة مخطوطة لأبي العلاء المعريّ. تحقيق محمد طاهر الحمصيّ)

---

[1] مصدر النص كما أسلفت وكما في الدراسة هو (الموضح) عن (اللامع)، وفي الدراسة أيضاً: فإذا صحّ أنه ـ أي (اللامع) ـ أُملي وسط العقد الرابع من القرن الخامس الهجريّ كما رجحت... كان النص من أمالي المعريّ الأخيرة، أملاه بعد أن فارق السبعين، ورواه التبريزيّ عنه بعد أن فارق الثمانين، ثم أدّاه إلينا كما تلقّاه، فهو لا شك من أوثق النصوص، لاتصال سنده بالمؤلف.

[2] أعني العدد الأول من (مجلة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة) وفيه الدراسة صـ٢٩١ - ٣٠٢، ثم النص صـ٣٠٣ - ٣٢٣.

[3] وهو (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ـ الجزء الرابع من المجلد السابع والخمسين صـ ٥٩٩ ـ ٦١٤ ـ المحرم ١٤٠٣هـ / أكتوبر ١٩٨٢م).

توثيقٌ للنص في صفحتين، ثم "نص الرسالة" في سبعٍ وأسطرٍ، ثم المراجع في نصف صفحة، ثم الحواشي في ستّ.

في التوثيق: "وما زالت الكتب التي ترجمت للمعرىّ تحفظ له أنه قد وضع شرحين على شعر أبي الطيب، دعا أحدهما (اللامع العزيزيّ) والآخر (معجز أحمد). وهذه المخطوطة ليست إلا جزءاً من أحد الشرحين المذكورين أو من شرح آخر لم يصل إلينا ذكره، وهى محفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق ضمن مجموع مخطوط تحت رقم ٩٢٣٧عام، وناسخها مجهول، إلا أن الذي يوثّق نسبتها إلي أبي العلاء أمران:

أما الأول: فهو موافقة كلام أبي العلاء في هذه المخطوطة لكلامه فيما سواها...

وأما الثاني: فهو اعتماد أبي العلاء في هذه المخطوطة على الغريزة في التمييز بين أنواع الزحاف..."

وغنيّ عن القول أن هذه المخطوطة ليست إلا ما رآه الجنديّ ووصفه في كلام سبق، وأن قوله "رسالة" كقول الجنديّ الذي لم نسلّم به، كما لا نسلّم بقوله عن المعريّ، "وقد وضع شرحين على شعر المتنبي"، ولا بقوله: "وهذه المخطوطة ليست إلا جزءاً من أحد الشرحين المذكورين، أو من شرح آخر لم يصل إلينا"، لأنها كما أسلفت ليست إلا جزءاً من (اللامع)، نقله التبريزيّ في شرحه، وعن هذا الشرح صدر الناسخ المجهول لا عن (اللامع)، بدليل هذه الجملة في أول النصّ: "قال الشيخ أبو العلاء"، إذ هي جمله التبريزيّ التي أضافها بعد قول المعرّي "فصل". أما النص الذي هو نسخة أخرى من شرح التبريزيّ، فسوف نأتي على بعض ما فيه وفي حواشيه بعد الذكر للنشرة الأخيرة.

٥ – أعني نشرة الدكتور خلف رشيد نعمان، ضمن تحقيقه وطبعه (للمُوضِح) في بغداد، وتقع هذه النشرة للخاتمة في تسع صفحات من آخر الجزء الخامس، حيث نجد في(صـ٥٣١):

«فصلٌ [في الأوزان]

قال الشيخ أبو العلاء:

"**استعمل أبو الطيب من الأوزان التي ذكرها الخليل أحد عشر وزنًا، الطويل والبسيط...**[1]"، وهكذا، إلى آخر النص وآخر الشرح دون تحقيق أو تعليق، إلا ما كان من بيان لمصدر الآية في موضع، ولمطلع الشاهد في أربعة مواضع.

وإذا كانت الغاية من النشر العلميّ للنص أن نحاول تحقيقه كما صدر عن صاحبه مع بعض الحوار، فما مقدار هذه المحاولة في تحقيقات ثلاثة لنصٍّ عالي السند ـ نص الخاتمة ـ لأنه من تلميذ عن أستاذه؟

---

[1] انظر: الموضح ٥/٥٣١ – ٥٣٩. بغداد ٢٠٠٥م، وما بين القوسين زيادة من المحقق، لا تدل على ما بعدها؛ لأنه ليس في الأوزان وحدها، بل فيها وفي القوافي، كما أنه ليس في كليهما على الإطلاق؛ بل في أوزان المتنبي وقوافيه خاصّة.

٦ ـ للجواب عن السؤال السابق نسوق هذه الأمثلة:

ـ في إحصائه لما استعمل أبو الطيب من البسيط قال أبو العلاء: "واستعمل من البسيط ثلاثة أضرب: الأول... والثاني... والثالث"، هكذا جاء "والثالث" في نسخة (الموضح) المصوّرة عندي، وهكذا جاء في طبعتيْ دمشق وبغداد بلا تعليق، والصواب ـ كما أثبتّ في طبعتي ـ: "والسادس"؛ لأن البيت الممثل به من السادس، ولأنه عند الحديث عن الزحاف فيما سيأتي قال: "وأما السادس"، ولأن اللفظ بما أثبتّ في (اللامع العزيزيّ)، الذي رأيته بعد ذلك، على أنّ في طبعة بغداد أيضًا "واستعمل البسيط"، أي إنها أخلّت بلفظ "من".

ـ وفي إحصائه لما استعمل من الكامل قال: "وجاء بالأول... وبالثاني... وبالرابع... وبالسادس... وبالثامن..."، هكذا جاء في نسختي من (الموضح)، وهكذا جاء في طبعة بغداد بلا تعليق، والصواب ـ كما أثبتّ ـ "وجاء بالأول [من الكامل]..."؛ لأن الشواهد على ما ذكر من الكامل، ولأن النص هكذا ورد في (اللامع) وفي طبعة دمشق.

ـ وفي إحصائه لزحاف أبي الطيب قال أبو العلاء: "وأما البسيط فجاء فيه بزحافٍ يسمّى الخَبْن، ولا تأثير له في الغريزة.."، هكذا في نسختي من (الموضح)، وفي طبعتيْ دمشق وبغداد، وفي (اللامع العزيزيّ)، والذي يقتضيه السياق ـ كما أثبتّ ـ" وأما البسيط [الأول]..."؛ لأن الشواهد التالية من الأول، ولأنه بعدها ذكر استواء أول البسيط وثانية في الزحاف، فلزم أن يكون الكلام قبل هذه المساواة عن أحدهما، ثم كان قوله: "وتنفر الغريزة من خَبْن الخماسي" ـ يعني في سادس البسيط ـ دليلاً آخر على أن قوله: "وأما البسيط" ليس على الإطلاق. وليس على الإطلاق أيضاً قوله: "ولا تأثير له في الغريزة"؛ لأنه ـ كما أسلفت في الدراسة ـ يعني أن الخَبْن في أيّ جزء من أجزاء البسيط الأول أو الثاني لا تأثير له في الغريزة، وهذا مخالف لقوله في موضع آخر: "مَنْ كان ذا عقلٍ سِيطَ، فهو كالجزء الثالث من البسيط، أيّ نقص غيّره، مَجّهُ السمع وأنكره، إن طُوِيَ، فكأنه عُقِد ولُوِيَ، وإن خُبِنَ، عِيبَ بذلك وأُبِنَ [١]". فالخَبْن في الجزء الثالث (مستفعلن) عيب ينكره السمع، وعليه كان ينبغي تخصيص الحكم.

ـ وفي قوله عن استواء أول البسيط وثانيه جاء "وأول البسيط وثانيه يستوي الزحاف فيهما، فما قبح في الثاني"، هكذا في نسختي من (الموضح)، وهكذا أثبته محقّق بغداد، والذي يقتضه السياق ـ وقد أثبتّه ـ "فما [قَبُحَ في الأول] قبح في الثاني"، وما أثبتّ هو ما وجدت في (اللامع) ثم في طبعة دمشق، مما يعني أن هذه الطبعة عن نسخة أخرى من (الموضح)، غير تلك التي صدرت أنا ومحقق بغداد عنها.

---

[١] الفصول والغايات ١ /١٤٤. سِيط: خُلط. وأُبن: عِيب أيضًا.

ـ وفي إحصائه للزحاف أيضًا جاء قوله : "وأما الرَّمَلَ فجاء فيه بالخَبْن ، وهو سقوط الثاني من سباعيّه ، كقوله :

فـإذا مَــرَّ بأُذْنَــيْ حاســدٍ صـار مِمَّـنْ كـان حـيًّا فَهَلَـكْ [1]

ففي النصف الأول خَبن في الموضعين [2]» ، هكذا في نسختي من (الموضح) وفي طبعة بغداد ، والوجه كما علّقتُ : "في موضعين" ، وهو ما وجدت في (اللامع) ، وفي طبعة دمشق.

- وفي إحصائه لقوافي أبي الطيّب قال أبو العلاء عن «الرَّسّ» — وهو فتحة ما قبل ألف التأسيس -: «وكان أبو عمرو الْجَرْمِيّ يزعم أنّ الرّسّ لا يحتاج إلى ذكرها ؛ لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحًا» ، هكذا في (الموضح) و (اللامع) ، وفي طبعة بغداد إخلال بـ «لا» النافية قبل «يحتاج» ثم لا تعليق ، وفي طبعة دمشق — مع الإيراد الصحيح للنصّ ـ تعليقان ، في الأول تعريف بالجرميّ ، وفي الثاني — عن قوله -: «ذكر المعريّ قول الجرميّ هذا في مقدمة اللزوميات ص١٧» وفي طبعتي — بمكة المكرمة — تعليقان أيضًا ، في الأول تعريف بالجرمي مع بعض اختلاف. وفي الثاني بيان لموقف المعريّ من رَأْيِ الجرميّ ، حيث عدّه زعمًا في (اللامع) كما رأينا ، بعدما عده حَسَنًا في مقدمة اللزوميات ؛ لأنه فيها — كما أوردت في الدراسة — يقول : «وأما الحركات — يعني التي عدّها المتقدمون من لوازم القافية — فمنها الرّسّ ، وهو فتحة ما قبل التأسيس ، وقد ذكرها الخليل وابن مسعدة ، وكان الجرميّ يقول : لا حاجة إلى ذكر الرَّسّ ؛ لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحًا ، وهذا قولٌ حَسَنٌ ، إذ كانوا إنما أوقفوا التسمية على ما تلزم إعادته ، فإذا فُقِد أَخَلَّ ، وهذه حركة لا يجوز عندهم أن تكون غير الفتحة ، ولا حاجة إلى ذكرها فيما يلزم [3]».

٧ - أما الاستلاب الذي عددته — مع النشر والذكر — من مظاهر العناية بـ «خاتمة اللاّمع» — فليس إلا ذكرى باهتة لسرقة علمية ، نشرت قصتها الكاتبة سهيلة نظمي ، في صحيفة الأهرام ، تحت عنوان : (اضبط.. سرقة علمية بجامعة الإسكندرية. عزل أستاد جامعي ، حصل على الترقية بالتزوير)

حيث نقرأ في البداية :

«قرّر مجلس تأديب جامعة الإسكندرية عزل الدكتور : عبد الله سرور ، الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية بتربية الإسكندرية من وظيفته ، بعد أن أدانته التحقيقات بسرقة سبعة أبحاث علمية قدّمها لترقيته إلى

---

[1] الضمير في "مرّ" عائد إلى الشعر الموصوف في البيتين السابقين ، وهو شِعر أبي الطيب.

[2] يعنى بالموضعين قوله : "فإذا مَرْ / رَ بأذني" ؛ لأن وزنهما : فَعِلاتنْ فَعِلاتنْ.

[3] لزوم مالا يلزم ١ / ١٧.

درجة أستاذ، وبعد أن أثبتت التحقيقات السرقة، خيَّره مجلس الجامعة بين المعاش أو المكافأة، طبقا لقانون تنظيم الجامعات، الصادر عام ٤٩».

ثم نقرأ في الأثناء:

« ومن جانبه تقدم د. عبد الله سرور بسبعة كتب هي: (في الأدب الهازل)... والكتاب الثاني كان (الحكيم ناقداً)... والكتاب الثالث وعنوانه: (أوزان المتبني وقوافيه لأبي العلاء المعريّ)، ويقع في ٦٥ صفحة برقم إيداع ١٩٩٦/٤٨٢٧م، وهذا الكتاب مسروق من مجلة {كلية} اللغة العربية بجامعة أم القرى بالسعودية، من بحث الدكتور السعيد السيد عبادة، الأستاذ بجامعة الأزهر بالقاهرة، وعنوانه: (**أوزان المتبني وقوافيه لأبي العلاء المعريّ دراسة وتحقيق**)...[١]».

ثم كان من الأصداء الجيدة لما حدث مقال الدكتور أحمد درويش: (**الحزم في مواجهة السرقات الجامعية خطوة طال انتظارها**)، لأن فيه:

«لعلّ القرار الذي اتخذه مجلس جامعة الإسكندرية أخيراً بإعفاء أحد أعضاء هيئة التدريس من العمل بالجامعة لسطوه على سبعة أبحاث علمية، ونسبتها إلى نفسه والتقدم بها للجان الترقية العلمية - لعل هذا القرار يعدّ واحداً من أهم القرارات العلمية، التي تصدر على مشارف قرن نستقبله، لكي توقف من طغيان ظاهرة أسهمت إلى حد بعيد في إفساد الحياة الفكرية والسمعة الجامعية في عدة عقود من القرن الذي نودّعه...

وإذا كنا نودّ أن نستقبل القرن الذي يتنافس فيه العالم بثروات الأفكار قبل ثروات المناجم والبحار، فإنّ على جامعاتنا أن تتخذ من هذا القرار الأخير نقطة انطلاق لتنظيف الملفات المعلقة، وحسم الأمر فيها بطريقة توجه شباب الباحثين إلى محاولة إيجاد أفكار جديدة شريفة، مهما كان حجمها صغيراً، بدلاً من السطو على جهد الآخرين».[٢]

التحقيق للمقدمة:

في بحثه (عَوْدٌ إلى معجز أحمد) المنشور بمجلة (عالم الكتب) بالرياض سنة ١٩٩٣م — استدلّ الدكتور عبد العزيز المانع بـ (مقدمة اللامع)، وأثبتها، كما استدلّ باللامع وعرّف بنسخته وأتاحها، فلما قرأت المقدمة في البحث ثم في (اللامع) لم أجد بدّاً من إثباتها كما أُمليت، أي تحقيقها، مع الاعتراف بالفضل لمن يَسَّرَ القراءة والتحقيق، فأقول وبالله التوفيق:

---

[١] جريدة الأهرام القاهرية في ١٩٩٩/٧/٢١م.

[٢] المرجع السابق في ١٩٩٩/٨/٦م.

١ ـ سوف لا ينقضي عجبي من أريحيّة الدكتور عبد العزيز، التي أرجو أن تكون في ميزانه عند ربه؛ لأنه عندما حصل على نسخة من (اللامع) لم يبخل بها، بل يسّرها لجميع الدارسين، بإيداعه صورة منها في مركز الملك فيصل بالرياض، ومن هذه الصورة كانت نسختي التي أصدُر عنها، والتي حصلت عليها سنة ٢٠٠٣م.

٢ ـ عندما وصلتني المقدمة ضمن المقال سنة ١٩٩٣م وقرأتها توقفت عن التعليق حتى أراها في مصدرها، فلما وصلني (اللامع) سنة ٢٠٠٣م، وقرأت المقدمة فيه، وتبينت ما أنا بصدده الآن توقفت مرة أخرى، لما شغلني واستمرّ، من تحقيقٍ وطبع، لـ (ملقى السبيل) ثم لـ (شروح الإغريض)، ثم كان أن دُعيت في أول العام الماضي لدورة عن المخطوطات، فآثرت يومها أن يكون الكلام عن أول ما قرأت منها، ولم يكن إلا (المعجز) و(اللامع)، فبدأت بالذي لا يزال مفقوداً ويسمى به غيره، وهو الأول.

٣ ـ في تعريفه بنسخة (اللامع) التي حصّلها وأتاحها يقول الباحث ص ٤٩٠: «هذه النسخة هي نسخة المكتبة الحميدية، التي تحمل الرقم ١١٤٨... وهي نسخة تامّة كاملة نادرة قديمة، مقابَلة على النسخة الأصل التي أملاها أبو العلاء، وذلك في شهر شعبان من عام ٤٧٨هـ؛ أي إن المقابلة تمت بعد وفاة المؤلف بما يقرب من تسع وعشرين سنة فقط... ويقع هذا المخطوط في ثمانٍ وأربعين ومئتي ورقة (٢٤٨)، وأسطر الصفحة الواحدة تتراوح بين ٣٢ ـ ٣٧ سطراً، ومعدّل الكلمات في السطر الواحد عشرون كلمة، وهذا المخطوط مكتوب بخط نسخي دقيق للغاية، لكنه جميل، ومقاسه ٢٣,٥ × ١٧,٥ سم».

والتعريف صحيح في جملته، لكن قوله عن المقابلة وتاريخها فيه نظر، لأن عبارة الذى تولّى المقابلة ـ وستأتي مصوّرة ـ:

«تمت المقابلة على نسخة الأصل، وذلك في شعبان سنة ثمانية [و] تسعين وأربعمائة».

فقوله: "نسخة الأصل" لا يعني الأصل الذى أملاه أبو العلاء، إنما يعني الأصل المنقول منه، وهذا يمكن أن يكون ما أملى أبو العلاء، ويمكن أن يكون مما أُمْلي، أي منسوخًا منه.

وقوله: "سنة ثمانية [و] تسعين وأربعمائة» لا يعني أن المقابلة تمت بعد ما يقرب من تسع وعشرين سنة فقط، بل بعدما يقرب من خمسين سنة، ومن ثم قلت في صدر هذا الكلام: إن (اللامع) نسخ في حياة صاحبه بيد التبريزيّ، ثم نسخ في آخر القرن الخامس الهجريّ، ذلك النسخ الذى تمت مقابلته.

٤ ـ أما استدلال الباحث بنسخة (اللامع) فعلى أنه مستقلّ عن (المعجز)، حيث لم يجد فيه النص الباقي من (المعجز) عند ابن أبي الإصبع.

وأما استدلاله بمقدمة (اللامع) فعلى أنه مطوّل و (المعجز) مختصر، وعلى أن المختصر كان قبل المطوّل، وهذا حسب قراءته لأول المقدمة ضمن قوله:

« يشير أبو العلاء في مقدمته للامع إشارة واضحة إلي أنه قد ألّف "مختصرًا" حول ديوان المتنبي، يقول: "**قال أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي من أهل معرّة النعمان: سألني بعض الناس أن أقتفي مختصرًا فيه (!) تفسير شعر أبي الطيب فكرهت ذلك**". وهذا ـ إضافه إلي ما فيه من دلالة علي تأليف كتاب مختصر عن المتنبي ـ يدل دلالة واضحة أيضًا على أنه ألّف المختصر قبل المطوّل، أو (المعجز) قبل (اللاّمع)...».

وقراءة الباحث التي أعنيها هنا وكانت السبب فيما أجْرَى إليه، هي قوله ـ لا قول أبي العلاء ـ "أقتفي"؛ لأن الذي قاله أبو العلاء ـ وستأتي صورته ـ هو "أُنشئ" لا "أقتفي"، وشتان ما بين "أنشئ" و "أقتفي" فيما يعنيه كل منهما، لأنه إذا كان الاقتفاء يعني الاتّباع، فإن الإنشاء يعني الابتداء والابتداع [1]، كما يعني التأليف والإملاء، وبالإملاء والإنشاء أجاب أبو العلاء، حين قال بعد ما سبق في المقدمة: "وأمليت شيئاً منه"، ثم "وأنشأت معه شيئاً".

على أنّ "مختصرًا" التالي لـ "أنشئ" لا يعني كتاباً أُملي قبل (اللامع) عن شعر المتنبي كما فهم الباحث، إنما يعني (اللامع) نفسه قبل أن يُمْلَى، لأن الكلام ـ في المقدمة ـ عن سبب إملائه، والسبب هو السؤال، والسؤال لمختصر هو الأرجى للقبول، من مسئول كره ما سُئل، وطلب الإعفاء منه، ولم يستمرّ في إجابته، بل توقّف غير مرة.

٥ ـ أما قراءته للمقدمة كلها فهو ما صار إليه بعد ما سبق، حيث أثبتها على النحو الذي ستأتي صورته، والذي اقتضى أن نثبتها كما في المخطوط، مع البيان لما خالفه، ومع التعليق الذي لا مَعْدَى عنه، فإلى المقدمة:

(مقدمة اللامع العزيزيّ)

« بسم الله الرحمن الرحيم.الحمـ لـد لله] رب العالمين، وصلّى الله على سيدنا محمد وعترته المنتَجَبين.
قال أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التَّنوخيّ، من أهل (مَعَرَّة النُّعمان):

---

[1] لسان العرب: قفا، نشأ.

سألني بعض الناس أن أُنشئ [١]، مختصراً في تفسير شعر أبي الطيّب، فكرهتُ ذلك، وسألتُه الإعفاء فأجاب، ثم تكرر السؤال، فَأَصَخْتُ معه في القِياد [٢]، وأنا كما قيل: مُكْرَهٌ أخوك لا بَطَل [٣]، وكم حَلْيٍ فَضَله العَطَلُ [٤]، وأمْلَيْتُ شَيْئاً منه، ثم علمت أني في ذلك من الأخسرين أعمالاً [٥]، لا أكتسب به في العاجلة ولا الآجلة جَمَالاً؛ لأنّ القريضَ له أزمانٌ، ومَنْ بَلَغَ سِنّي فما له من الحَتْفِ أمَانٌ. وَذَكَرَ ليَ المجتهد ـ في خدمة الأمير عزيز الدولة وغَرْسها، أبي الدوام ثابت، بن تاج الأمراء، فخر المُلْك، عُمْدَة الإمامة، وعدة الدولة، ومُعِزّها ومَجْدِها، ذي الفَخْرَين [٦]، أطال الله بقاءه وأدام أيامه [٧] ـ أبو القاسم عليّ بن أحمد المقرئ [٨]، أنّ الأمير أبا الدوام [٩] أمَرَهُ أنْ يلتمس لَدَيَّ شيئًا من هذا الفنّ [١٠]، فنهضتُ نهضة كسير [١١]، لا يقدر على المسير، وأنشأت معه شيئًا على مقداري لا مقدار الآمر، ولستُ في المناصحة

---

[١] قوله: "أنشئ" جاء ـ كما في صورته الآتية ـ بلا نقطة للنون، وبلا أسنان للشين، وبلا همزة على الياء، ومع اتصال نقطة الشين العليا بضمة الميم التالية، لذا قرأه المانع "أقتفي"، وليس كما قرأ.

[٢] لم أجد "أصاخ معه"، إنما وجدت أصاخ له وإليه: استمع وأنصت. والقياد: ما تقاد به الدابّة من حبل ونحوه، كأن المراد: مِلْتُ إلى إجابته.

[٣] المثل كما هنا في مجمع الأمثال ١/ ١٣٥، ٢/٢١٨. وقد تكرر استشهاد المعريّ به (رسائل أبي العلاء ١/٩٦، ١٠٤ طبعة دار الشروق، سقط الزند وضوءه ص٩ طبعة معهد المخطوطات العربية) ويضرب لمن حُمل على ما ليس من شأنه.

[٤] الحَلْيَ: ما يتزين به. والعَطَل: الخلوّ من الحَلْي. (المعجم الوسيط: حلا، عطل).

[٥] قوله "أعمالاً" جاء في بحث المانع "مالا"، وهو تصحيف. والمعنى ـ في الجملة وتاليتها ـ من قوله تعالى: (قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا). (الكهف: ١٠٣، ١٠٤).

[٦] قوله «ابن تاج الأمراء" إلى هنا: يعني ابن مُعزّ الدولة أبي العلوان ثِمال بن صالح بن مرداس الكلابيّ، الذي تولى حلب من قبل الفاطميين (٤٣٣ – ٤٤٨ هـ)، ثم في سنة (٤٥٣هـ) إلى أن توفى لست بقين من ذي القعدة سنة (٤٥٤هـ)، وكان يلقب بهذه الألقاب وبغيرها، وكان كريمًا حليمًا. (انظر: زبدة الحلب من تاريخ حلب ١/ ٢٦٠ –٢٨٨، والمقفّى ـ للمقريزيّ ـ ورقة ٢٩١ظ، ٢٩٢ظ من نسخته المصورة بمعهد المخطوطات، ٥١٠ تاريخ).

أما الأمير عزيز الدولة وغرسها أبو الدوام ثابت بن ثمال ـ فلم أجد له ترجمة، ولم أعرف عنه إلا أنه رابع أبناء أبيه، وأنه في جمادى الأولى سنة ستّ وخمسين وأربعمائة سلّم إلى ابن عمه محمود بن نصر معرة النعمان وكفر طاب وحماة، وكان فيها من قبل عمه عطية (زبدة الحلب من تاريخ حلب١/ ٢٩٣ ومقدمة تحقيق ديوان ابن أبي حصينة ١/ ١٥).

[٧] هذا الدعاء لثمال ـ أبي ثابت ـ يعني أن إملاء (اللامع) كان في عهده كما أسلفت في صدر هذا الكلام.

[٨] أبو القاسم عليّ بن أحمد المقرئ الحلبيّ: عدّه ابن العديم في (الإنصاف والتحري) ممن قرأ على أبي العلاء وروى عنه. (تعريف القدماء بأبي العلاء ٥١٨).

[٩] قوله: "أبا الدوام" جاء في بحث المانع: "بالدوام"، وهو تصحيف.

[١٠] قوله: "شيئًا" لم يرد في بحث المانع. وقوله "الفنّ" هنا: أي التفسير للشعر.

[١١] كسير هنا: أي مكسور.

بالمُخامِر[١]. وتقاضاني بالمُراد[٢] مخلص فيما كُلِّف مُبِرّ[٣]، عَلى أني بالمعجزة مُقِرّ[٤]، فكان كما قال القائل:

إذا ما تَقَاضَى المرء يَوْم ولَيْلَةٌ تَقَاضَاهُ شَيْءٌ لا يَمَلُّ التَّقاضِيا[٥]

فأتممتُ[٦] ما كنت بدأتُ فيه، والله المستعان، وبه التوفيق[٧]».

٦ - **ولعله من البين إذا تأملنا ما سبق أمور:**

أولها: أن المقدمة أمليت بعد الانتهاء من التفسير، وأن التفسير لم يَخْتره المعريّ بل سُئله، وأنه لم يبدأ عند أول السؤال، بل عند تكرّره، وأنه عندما بدأ لم يستمرّ، بل توقّف مرتين، أو قل كان على ثلاث مراحل ـ "أمليت..."، ثم "وأنشأت..."، ثم "فأتممت..." ـ وأقل ما يعنيه ذلك أنه يبعد بل يستحيل أن يكون المعريّ الكارهُ للتفسير على هذا النحو قد عاناه مرة أخرى، فيما طُبع بدار المعارف باسم (معجز أحمد).

وثانيها: أن التفسير كان تلبية لسؤالين، سؤال بعض الناس الذي تكررّ، ثم سؤال المجتهد في خدمة عزيز الدولة. وإنما جعل للثاني، بأن قيل كما سبق (ص١): "عمله لعزيز الدولة"؛ لأنه هو السبب في إتمامه، إذ لولاه لاستمرّ أبو العلاء في التوقف، بعد إجابته للأول؛ لأنه عدّ نفسه بتلك الإجابة من الأخسرين أعمالاً... على أنه لم ينسبه إليه بالقول فقط، بل بالتسمية كذلك، على ما أسلفت وبينت في صدر هذا البحث.

وثالثها: أنّ ما وصفه أبو العلاء من نفسه يؤيد ما ذهبت إليه ـ فيما سبق ـ من أنه أملى (اللامع) بعد أنْ فارق السبعين، فالكراهية لما سُئله، وطلب الإعفاء منه، والتصريح بأنه فيه مُكْرَهٌ لا مختار، وبأنه بلغ من

---

[١] بالمخامر: أي بالمستتر، والمخامرة: الاستتار (تاج العروس: خمر)، والسياق: ولست بالمخامر في المناصحة.

[٢] قوله: "بالمراد" جاء في بحث المانع: "في المراد"، وهو خلاف ما في المخطوط. وتقاضاني: طالبني. (اللسان والتاج: قضى).

[٣] قوله: "مُبِر" من أبَرَ بالشيء: ضَبَطه، وأبَرَّ عليه: غلبه، وأبَرَّ الأمرِ أو العمل: طلب به التقرب إلى الله تعالى، واللفظ محتمل (المعجم الكبير ـ الجزء الثاني، حرف الباء ـ ص٢١٥).

[٤] المَعْجَزة ـ بفتح الجيم وكسرها ـ العجز، والعَجْز: الضَّعْف (اللسان: عجز).

[٥] البيت غير منسوب في (اللسان والتاج: قضى)، وبعده في كليهما: "أراد إذا ما تقاضى المرءَ نَفْسَه يومٌ وليلة".

[٦] قوله: "فأتممت"، لم يبق منه في المخطوط إلا الفاء بلا نقطة والميم والتاء الأخيرتين، وقد رجحت أن يكون أوله فاء ـ لا واو كما في بحث المانع ـ لأنه معطوف على "وتقاضاني" عطف ترتيب، والترتيب بالفاء لا بالواو، والسياق إذاً: "وتقاضاني... فأتممت".

[٧] اللامع العزيزيّ (ورقة ١ظ)، من نسخته المصورة بمكتبتي، والتي جاء في آخرها ـ بعد الخاتمة ـ: "تم الكتاب المعروف بـ (اللامع العزيزيّ)، من إملاء الشيخ أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان، رضي الله عنه، في شرح ديوان أبي الطيب أحمد بن الحسين المتنبي رحمه الله".

السن ما لا أمان معه من الموت، وبأنه نهض نهضة كسير لا يقدر على المسير، وبأنه مقرّ بضعفه وعجزه، كل ذلك شاهد بأنه في شيخوخة ينبغي لها الإعفاء، من أيّ تفكير ومن أيّ عناء، وأنّى ذلك! إنه على تلك الحال قد أمْلَى (اللامع)، ثم أملى بعده ـ فيما نعرف ـ (رسالة الضّبْعين)، و(ورسالتيه إلى داعي الدّعاة)، وشرحه لـ (ديوان ابن أبي حصينة)، ثم شرحه لـ (سقط الزند): (ضوء السقط).

ورابعها: أنه فى هذه المرحلة من سنّه كره ما سُئله من تفسير، لشعرٍ كان أحبّ إليه من غيره، وهو شعر أبي الطيّب، حتى لقد عدّ نفسه من الأخسرين ببدئه هذا التفسير. لكن لماذا؟ ألِمَا في شعر أبي الطيّب من كذبٍ رفض أبو العلاء له ولمثله الشعر في أول اعتزاله[1]، أم لأنّ أبا العلاء بالتفسير سوف يُشغل عما أحبّ من الكلام في اعتزاله؟، لعلّ مما يشهد للأول هنا ما وجدت في (اللامع) من نقد لكذب أبي الطيّب ومبالغته[2]. ولعلّ مما يشهد للثاني قول أبي العلاء: «لزمتُ مسكني منذ سنة أربعمائة، واجتهدتُ أتوفّر على تسبيح الله وتحميده، إلا أن أضطرّ إلى غير ذلك»[3]، ثم قوله: «قد علم الله ـ جلّت كلمته ـ أنّ أحبّ الكلام إليّ ما ذكر به عزّ سلطانه، وأُثني به عليه».[4]

وخامسها: أنه لتواضعه الذي عُرف به ولاسيما في عزلته ـ لم يعتدّ بما أمْلَى، بل قال: « فَنهضتُ... وأنشأتُ معه شيئًا على مقداري لا مقدار الآمر»، كأنه يستقلّ ما أنشأ، وليس بالقليل، بدليل نسخته التي يقول من عثر عليها: "وقد بينتْ هذه النسخة أن (اللامع العزيزي) كتاب ضخم جدًا، وإذا طبع ـ إن شاء الله ـ فسيكون أكبر كتاب بين أيدينا للمعريّ"[5]، وقبل هذا القول نقرأ: « ولمّا صنّف أبو العلاء كتاب (اللامع العزيزيّ)، في شرح شعر المتنبي، وقرئ عليه، أخذ الجماعة في وصفه، فقال أبو العلاء: رحم الله المتنبي! كأنما نظر إليّ بظهر الغيب حيث يقول:

أنا الذي نَظَرَ الأعْمَى إلى أدَبي   وأسْمَعت كلماتي مَنْ به صَمَمُ[6]».

وسادسها: أنه قد حرص على ألقاب الأمير الذي طلب التفسير وعلى ألقاب أبيه، حتى لم يكد يدع شيئاً منها، وانظر ـ إن شئت ـ ما ذكر ابن العديم من ألقاب الأول في التعريف بـ(اللامع) أول هذا الكلام،

---

(١) انظر في رفضه الشعر: (سقط الزند وضوءه ـ التقديم ـ ص ٢٠).

(٢) أبو العلاء الناقد الأدبيّ ص ٢٩١.

(٣) تعريف القدماء بأبي العلاء ص ٣٨.

(٤) سقط الزند وضوءه ص ٧.

(٥) عالم الكتب ـ مجلة ـ مج ١٤، ع٥، ص٤٩٠، أكتوبر١٩٩٣م.

(٦) تعريف القدماء بأبي العلاء ٣٦، ١٨٣، ٣٥٢.

ثـم انظر مـا ذكـر مـن ألقـاب أبيه في حديثه عن ولايته لحلب [١]، لترى صدق ما ذكرت، ولترى أن أبا العلاء بهـذا الحـرص قـد وافق ذوق العامة في ذكرهم للأمراء وإن خالف ذوقه، أليس هو الذي عدّ من المَيْن ما لُقِّب به في قوله:

دُعـيتُ أبـا العـلاءِ وذاك مَـيْنٌ ولكـنّ الـصحيحَ أبـو النُّـزولِ [٢]

وسابعها: أنـه ـ وقد أطال في التفسير ـ لم يُطل في التقديم، بل أوجز غاية الإيجاز، إذْ قدّم هذا الكتاب الضخم بعشرة أسطر؛ لأنـه اقتصر على سبب الإملاء، وعلى مدى إجابته واستطاعته، وكما غلب الإيجاز هنا غلب التّرسل، فلم نجد التزامًا للسجع ولا تكلّفًا له، إنما هي سجعات، تخلّلت التّرسل وزيّنت التقديم، بما لا يَسَع القارئ له والمستمع إليه إلا التسليم، وإلا الإقبال على ما يليه، وهو التفسير. فرحم الله صاحبه، وغفر لنا وله.

---

[١] زبدة الحلب من تاريخ حلب ١/٢٨١.

[٢] لزوم ما لا يلزم ٢/٢٤٠.

أهم المصادر والمراجع:

(١) أساس البلاغة للزمخشري، طبعة دار الشعب بالقاهرة ١٩٦٠ م.

(٢) اضبط.. سرقة علمية: مقال للكاتبة سهيلة نظمي بجريدة الأهرام القاهرية في ٢١/٧/١٩٩٩ م.

(٣) الأعلام ـ للزركليّ ـ الطبعة الرابعة ـ بيروت، ١٩٧٩ م.

(٤) أوزان المتنبي وقوافيه لأبي العلاء المعرّي. نشرة د. السعيد عبادة. بمجلة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى. العدد الأول. مكة المكرمة ١٤٠١ ـ ١٤٠٢ هـ / ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ م.

(٥) الأوزان والقوافي في شعر المتنبي لأبي العلاء المعرّى. نشرة د. محمد ظاهر الحمصيّ. بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق. الجزء الرابع من المجلد السابع والخمسون. المحرم ١٤٠٣ هـ / أكتوبر ١٩٨٢ م.

(٦) تاج العروس من جواهر القاموس ـ للزبيديّ ـ طبعة المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٧هـ.

(٧) تاريخ النقد الأدبيّ عند العرب (نقد الشعر من القرن الثاني حتي القرن الثامن الهجريّ): د.إحسان عباس. ط١. بيروت ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

(٨) تعريف القدماء بأبي العلاء: جمع وتحقيق لجنة إحياء آثار أبي العلاء. دار الكتب المصرية ١٣٦٣ هـ / ١٩٤٤م.

(٩) الجامع في أخبار أبي العلاء المعرّي وآثاره: للأستاذ محمد سليم الجندىّ. تعليق الأستاذ عبد الهادى هاشم. دمشق ١٣٨٢هـ ـ ١٩٨٣م.

(١٠) الحزم في مواجهة السرقات الجامعية: مقال للدكتور أحمد درويش بجريدة الأهرام القاهرية ٦/٨/١٩٩٩م.

(١١) ديوان ابن أبي حصينة ـ سمعه وشرحه أبو العلاء المعرّيّ ـ تح. د. محمد أسعد طلس دمشق ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م.

(١٢) ذكريات عن المخطوطات (١ ـ معجز أحمد): بحث للدكتور السعيد عبادة. نشر في (محاضرات دورة المخطوطات. الدورة الأولى بكلية دار العلوم بالقاهرة ـ فبراير / مايو ٢٠٠٨م).

(١٣) رسائل أبي العلاء المعرّي ـ الجزء الأول ـ تح. د. إحسان عباس. دار الشروق. بيروت والقاهرة ١٤٠٢هـ.

(١٤) زبدة الحلب من تاريخ حلب: لابن العديم تح. د. سامي الدهان. دمشق، ١٣٧٠هـ / ١٩٥١م.

(١٥) سقط الزند وضوءه: لأبي العلاء المعرّي. تح. د. السعيد السيد عبادة - نشرة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ٢٠٠٣م.

(١٦) أبو العلاء الناقد الأدبيّ: د. السعيد السيد عبادة - ط دار البصائر بالقاهرة ٢٠٠٧م.

(١٧) عود إلي معجز أحمد: بحث للدكتور عبد العزيز المانع بمجلة عالم الكتب بالرياض. مج١٤. ع٥. الربيعان ١٤١٤هـ سبتمبر ـ أكتوبر ١٩٩٣م.

(١٨) الفصول والغايات: لأبي العلاء المعرّيّ ـ الجزء الأول ـ ضبط وتفسير الأستاذ محمود زناتي. القاهرة ١٣٥٦هـ / ١٩٣٨م.

(١٩) اللامع العزيزيّ: لأبي العلاء المعرّي: نسخة مصورة من مركز الملك فيصل بالرياض، عن الأصل المودع بالمكتبة الحميدية باستانبول برقم (١١٤٨).

(٢٠) لزوم ما لا يلزم: لأبي العلاء المعرّيّ ـ جزآن ـ تح. الأستاذ أمين عبد العزيز الخانجي. القاهرة ١٣٤٢هـ / ١٩٢٤م.

(٢١) لسان العرب: لابن منظور (١-٢٠) طبعة بولاق ١٣٠٠هـ.

(٢٢) مجمع الأمثال: للميداني ـ جزآن ـ تح. الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد. ط٢. القاهرة ١٩٥٩م.

(٢٣) المعجم الكبير ـ الجزء الثاني: حرف الباء ـ الطبعة الأولي. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

(٢٤) المعجم الوسيط ـ جزآن ـ لنخبة من المجمعيين. ط٢. دار المعارف بالقاهرة ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

(٢٥) المقفّى: للمقريزيّ ـ نسخة معهد المخطوطات العربية المصورة برقم (٥١٠ تاريخ).

(٢٦) الموضح شرح ديوان المتنبي ـ لأبي زكريا التبريزيّ ـ نسخة مخطوطة مصورة بمكتبتي.

(٢٧) الموضح ـ شرح ديوان المتنبي ـ لأبي زكريا التبريزي (ج٥) تح. د. خلف رشيد نعمان - ط١. بغداد ٢٠٠٥م.

□□